عمال بأجر: الأكثر عددا والأكبر معاناة في سوق العمل

نابلس 18-5-2011-وفا- نجاة البكري

تضطر سمر (35 عاما) وهي أم لثلاثة أبناء، لترك طفليها، أكبرهما عامان، في رعاية طفلتها الأخرى التي لم تتجاوز خمسة أعوام، لتعمل ساعات تمتد حتى العاشرة مساء في وظائف غير دائمة، لتوفير لقمة العيش لأسرتها، بعد أن أصبح زوجها عاطلا عن العمل.

وقالت سمر لـ'وفا': 'في مثل هذه الفترة من السنة، أعمل في المنازل خلال الفترة الصباحية، وبعد إنهاء أشغالي أتوجه أنا وشقيقتي إلى إحدى قاعات الأفراح لنقوم بتقديم المشروبات والحلويات، وتبدأ فترة عملي في قاعة الأفراح من الساعة 12 ظهرا ويمكن أن تمتد للعاشرة مساء'.

سمر وشقيقتها نسرين، من بين عشرات آلاف العمال والعاملات الذين يعملون بأجر، ويشكلون القطاع الأكبر من العمال في الأرض الفلسطينية بعدد يصل إلى نحو 800 ألف من أصل مليون تقريبا هم العدد الإجمالي للعاملين، حسب معطيات جهاز الإحصاء المركزي، وبمعدل أجر يومي لا يتجاوز (86 شيقلا) في الضفة الغربية و(75 شيقلا) في غزة، في حين يبلغ خط الفقر للأسرة المتوسطة قرابة 2900 شيقل.

وأضافت سمر 'إن عملي في المنازل يتم ضمن اتفاقية بيني وبين ربة البيت قبل البدء في العمل، وتحدد مساحة المنزل وكمية الأثاث الموجودة، أو طبيعة العمل المطلوبة وبالتالي يتم تحديد الأجر، والذي يتراوح ما بين مائة إلى 150 شيقلا'.

وتقول نسرين (41) عاما، وهي أم لخمسة أبناء وتعمل أيضا في تنظيف المنازل والخدمة في قاعات الأفراح:'عملنا في قاعة الأفراح يتم من خلال اتفاق شفوي نحصل فيه على تأمين عمل و(70) شيقلا للحفلة الواحدة، ويتمثل عملنا في تنظيف القاعة قبل كل حفلة عرس أو خطبة أو مباركة وترتيب الطاولات ثم تقديم واجب الضيافة للمدعوين.'

وتضيف:' أنا مضطرة للعمل بهذا الشكل، فابنتي الكبرى (12 عاما)، تعاني من تكسر في صفائح الدم، وعلاجها باهظ، وعلي أن أساهم في توفير احتياجات البيت وعلاج ابنتي.'

وغالبا ما يتم التواصل مع هذا النوع من اليد العاملة عن طريق معارف أصحاب الحاجة أو عن طريق مكاتب التشغيل حديثة العهد وغير الرسمية حتى الآن، رغم صدور تعميم عن وزارة العمل بضرورة ترخيصها إلا أن ارتفاع الرسوم التي فرضتها الوزارة والمقدرة بـ(50) ألف دينار أردني، كانت عائقا أمام أصحاب هذه الشركات التي تستمر في العمل.

وتفـيد إحـصاءات الجهـاز المركزي للإحصاء أن 49 بالمائة من المستخدمين بأجر لديهم عقود عمل، و19.3% يعملـون بمـوجب اتفاقية جماعية شفوية، وأن 24.1% منهم فقط يحصلون على مكافأة نهاية الخدمـة أو الـتقاعد، مقابل 26.7% يحصلون على إجازات سنوية مدفوعة، و27.2% يحصلون على إجازات مرضية، 53.0% من النساء يحصلن على إجازة أمومة مدفوعة الأجر.
واللافـت أن من ينتسبون لنقابات عمالية من هؤلاء العاملين لا يتجاوزون نسبة 17 بالمائة، الأمر الذي يفاقم من مشكلاتهم مع أصحاب العمل ويساهم في ضياع حقوقهم واستغلالهم في الغالب.

ويقول حمزة صوصة (18 عاما) والذي ترك المدرسة في الصف العاشر ليعمل 'ميكانيكي' سيارات ويتقاضى (130 شيقلا) أسبوعيا: 'بدأت العمل بالورشة بعد أن تركت المدرسة، رغبة مني في مساعدة والدي، فنحن ثمانية أفراد، وعمل والدي غير ثابت كبنّاء وأنا ابنه الأكبر، ووجب علي مساعدته.' وعن ما إذا كان يتمتع بتأمين صحي، قال حمزة 'إن صاحب العمل يتكفل بعلاجه إذا ما مرض أو تعرض لإصابة عمل.'

وأمثال حمزة كثر، فقد سجلت دائرة التفتيش بمكتب عمل نابلس خلال النصف الأول من سنة 2011، إحدى عشرة حالة لأحداث يعملون في وظائف لا تتناسب مع أعمارهم وقدراتهم.

وقالت مفتشة مكتب العمل فريال سعد: 'يجيز قانون العمل عمالة الأحداث على شرط ألا تكون طبيعة العمل التي يقومون بها تراعي سنهم وقدرتهم الجسدية وألا تتجاوز ساعات العمل 6 ساعات ونصف وأن تكون الاستراحة أطول من الساعات التي يتمتع بها العامل الكهل'، لكن أمثال صوصة يعملون يمكن أن يعملوا أكثر من ثماني ساعات يوميا.

ويقول المفتش إياد الذوابي: 'ضبطنا ذات مرة طفلا لم يتجاوز عمره الـ(12 عاما) كان يعمل عند باب النار في أحد مخابز نابلس، وكمثل هذه الحالات يتم توقيفها عن العمل وتوجهه إلى منسقة الشبكة'.

تؤكد كل من رئيسة قسم المرأة والطفولة في مكتب وزارة الشؤون الاجتماعية بنابلس، عريب الدبس، وزميلتها منسقة شبكة حماية الطفولة، نجود خريشة، اهتمام الشبكة بالحالات التي تستقبلها وزارة الشؤون ويتم تسجيلها ضمن النماذج اللازمة بعد إيقافها عن العمل خاصة تلك التي تتعرض للعنف بكافة أشكاله'.

لكن مهمة الرقابة والتفتيش هذه تبدو وأنها صعبة وتواجه عراقيل.

وتوضح سعد: 'تقف الإمكانيات اللوجيستية المحدودة عائقا أمام مهمتنا الصعبة والدقيقة، فعدد المفتشين لا يتناسب مع المساحة الجغرافية التي علينا تغطيتها من مدينة وقراها ومخيماتها، وللمكتب سيارة يستخدمها كل من له عمل ميداني إلى جانب المفتشين، منوهة إلى العمالة التي تنشط ما بعد دوام المدارس، وتقول متسائلة كيف سنلاحق هؤلاء وعملنا يتم في حدود فترة الدوام مثلنا مثل أي إداري؟'.

وحول إمكانية صياغة قانون خاص بمهنة المفتشين، يقول وكيل وزارة العمل حسن الخطيب 'إن الوزارة تعمل جاهدة في هذا الاتجاه حتى يتمكن المفتش من القيام بعمله كما يتطلب الأمر وفي ظروف أفضل ليتمكن من الحصول على امتيازاته كمنحة المخاطرة وغيرها'.

لكنه أضاف، 'الجانب المالي المحدود لمؤسساتنا يجعلنا نحدد حتى مهمات العمل الإضافي ونحصرها في فئة المفتشين التي لا يمكن إلا أن تتواجد في الميدان لطبيعة عمل لا مجال إلا لمتابعتها'.

وفي ظل هكذا ظروف، يضاف عدم وجود حد أدنى للأجور معضلة أخرى إلى الظروف القاسية للعاملين بأجر.

وتبدو الصورة أوضح في حالة منال محمد (38 عاما)، الأم لأربعة أطفال، وتعمل في صالون تجميل من التاسعة صباحا إلى السادسة مساء، وبدأت رحلتها مع هذا الصالون منذ 14 عاما، إلا أن أقدميتها لم تميزها عن زميلتها التي أتت حديثا؛ تقول منال:' بدأت براتب أربعمائة شيقل، وحاليا لا يتجاوز 700 شيقل، وحاجتي لهذا الراتب رغم تدنيه تجعلني أرضى بالمقسوم'.

وهو الأمر الذي تجمع عليه زميلتها صابرين (28 عاما) من سكان منطقة رام الله، وتعمل في هذه المهنة منذ 10 سنوات. تقول صابرين:' عملت على الأقل في (5) صالونات في مناطق مختلفة، وأعمل الآن بنابلس ويتوزع عملي ما بين قاعة الحلاقة ومركز التجميل المجاور، أحصل منهما على (800) شيقل فقط'.

وأجبرت ضرورات الحياة حسن جوابرة (56 عاما) للقيام بعمل إضافي كحارس عمارة مقابل (1100 شيقل شهريا)، ويقول:' أنا من سكان إحدى قرى نابلس، والتزاماتي تجاه أسرتي كثيرة إلى جانب غلاء المعيشة.. كل ذلك جعلني ألجأ للعمل كحارس عمارة، أقدم أيضا خدمات إضافية إلى سكان العمارة أجني منها ما بين 150 إلى 200 شيقل أسبوعيا'.

ويؤكد وكيل وزارة العمل، أن 'الوزارة تدرك جيدا مشكلة الأجور المتدنية لفئة كبيرة من الأيادي العاملة وخاصة في صفوف النساء وهي تعمل جاهدة مع كل الجهات ذات العلاقة ليرتفع الحد الأدنى من الأجور، خاصة وأن أصحاب العمل يستمرون في استغلال اليد العاملة التي تدعوها الحاجة للعمل في كل الأحوال'.